

التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة

دراسة احصائية لواقع
الضحايا بإمارة الشارقة

التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة

المحتويات

- 3 ● مستخلص
- 4 ● المقدمة
- 5 ● أهمية الدراسة وأهدافها
- 6 ● تساؤلات الدراسة
- 7 ● منهجية الدراسة
- 9 ● مفهوم ضحايا الجريمة
- 9 ● الاهتمام بضحايا الجريمة من منظور تاريخي
- 10 = أ- وضع ضحايا الجريمة في العصور والتشريعات القديمة
- 10 = ب- وضع ضحايا الجريمة بعد قيام الثورة الفرنسية
- 11 = ج- وضع ضحايا الجريمة في القرن العشرين
- 18 ● التفسير العلمي لوقوع الفرد ضحية للجريمة
- 19 = أولاً : وصف الضحايا
- 20 = ثانياً : تصنيف الضحايا على أسس مختلفة
- 23 = ثالثاً : العوامل التي تساعد في تعرض الضحايا للجريمة
- 25 ● الانعكاسات السلبية التي يعاني منها ضحايا الجريمة
- 26 = أ- الآثار النفسية
- 28 = ب- الآثار الاجتماعية
- 28 = ج- الأضرار الاقتصادية

29	● صور ضحايا الجريمة
30	= النساء والأطفال كنموذج لضحايا العنف
34	● نماذج من التجارب العربية في مجال ارشاد ضحايا العنف الأسري
40	● واقع ضحايا الجريمة في إمارة الشارقة – تحليل احصائي
47	● استنتاجات الدراسة
49	● التوصيات
54	● المراجع

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة تقديم تحليل علمي لضحايا الجريمة. ولقد تمت معالجة هذا الموضوع من خلال عدة نقاط منها تحديد مفهوم الضحية والتفسير العلمي لوقوع الضحية في برائن الجريمة وكذلك الانعكاسات السلبية التي تعاني منها ثم طرح نماذج من التجارب العربية في مجال إرشاد الضحايا وأخيرا التعرف على واقع ضحايا الجريمة في إمارة الشارقة من خلال تحليل مضمون للإحصاءات الجنائية في هذا الصدد.

ولقد انتهت الدراسة إلى جملة من النتائج لعل من أبرزها أن المدخل للتفسير العلمي الدقيق لوقوع بعض الأفراد ضحايا للجريمة يتحقق من خلال وصف الضحايا وتصنيفهم على أسس عضوية واجتماعية وثقافية فضلا عن تحديد المتغيرات الخاصة بهم. كذلك أظهرت النتائج الخاصة بتحليل الإحصاءات الجنائية أن أكثر الجنسيات التي يقع أبناءها ضحايا للجريمة الجنسية الإماراتية والمصرية والسورية والهندية والباكستانية ، كما تبين في نفس الوقت أن أكثر ضحايا الجريمة من الذكور ومن الشخصيات الاعتبارية كالشركات والبنوك.

التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة

" دراسة إحصائية لواقع الضحايا في إمارة الشارقة "

مقدمة :

لقد ظهرت الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مع نشأة الحياة الاجتماعية على سطح الأرض ، والجريمة احتلت مكان الصدارة في الدراسات العلمية ، الأمر الذي أدى إلى كشف الستار عن بعض جوانبها وإخراجها إلى دائرة الفهم والتحليل.

ونظراً لخطورة الجريمة على المجتمع ، فقد إحتل المجرم بؤرة الاهتمام في هذه الدراسات سعياً لفهم شخصيته والعوامل التي أدت به إلى ارتكاب الجريمة ، دون أن يوجه الاهتمام الكافي للمجني عليه على الرغم من أنه المتضرر الأساسي من الفعل الإجرامي ، بل لقد نظر إليه البعض على أنه أحد المحددات الأساسية لارتكاب الجريمة ، ذلك أن أي فعل إجرامي عبارة عن سلوك قائم على التفاعل بين اثنين على الأقل أحدهما الضحية.

ورغم أن ضحايا الجريمة كانوا يمثلون جانباً من تفكير المشرعين منذ فجر التاريخ ، غير أن هذا الاهتمام افتقر إلى الدراسات العلمية المتكاملة للضحايا إلى أن بدأت تظهر في الثلاثينات من القرن العشرين دراسات علمية تركز على ضحايا الجريمة باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من الموقف الإجرامي أو مكملاً له. فالمجني عليه لا يعتبر طرفاً سلبياً في الجريمة بل إنه طرف إيجابي فيها. وبناء على ذلك فقد ثار الجدل خلال السنوات الخمسين الأخيرة حول ضحايا الجريمة وعلاقتهم بالجاني

ومفهوم المسؤولية بالنسبة له ، ووضع في الاعتبار بالإضافة إلى دافع الجريمة سلوك الضحية.

ومنذ ذلك التاريخ وجه الباحثون في كثير من المحافل العلمية والأجنبية المهمة بالعلم الجنائي مناقشات حول علم جديد عن الضحايا ، وذلك بهدف دراستهم من أجل الكشف عن المعلومات والحقائق التي تساعد في رسم سياسة وقائية تؤدي بالكثيرين إلى عدم التعرض لأن يكونوا ضحايا للجريمة ومن ثم تحد من انتشارها. كما انتهى علم الضحية أيضاً إلى الاهتمام الخاص بالضحية في نطاق نظام العدالة الجنائية ، حيث لوحظ أنه لا يقع فريسة للمجرم فقط ، بل يتبعها أيضاً معاناته من نظام العدالة الجنائية. حيث وجه الاتهام إلى فشل هذا النظام في ضمان حقوق ضحايا الجرائم إذ يقاسي أغلبهم من مواجهة أجهزة العدالة الجنائية في التأجيل والتأخير وطول الانتظار وسوء المعاملة والإحراج في التحقيق ، مما يؤدي إلى ضياع في الوقت وخسائر في الأموال وشعور بالإحباط⁽¹⁾.

أهمية الدراسة :

استناداً إلى الطرح السالف تستمد الدراسة الراهنة أهميتها مما يلي :

1- لقد احتل الجاني طيلة القرنين السابقين بؤرة الاهتمام لدى المهتمين بالدراسات العلمية في مجال الجريمة ، فجاءت الدساتير والقوانين حافلة بالضمانات التي تحفظ حقوقه ، أما ضحية الجريمة فقد لفها النسيان ، ومن ثم تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتغلب على هذا التقاعس ودعوة السياسة الجنائية المطبقة حالياً إلى إعادة النظر في إهمالها للضحية بحيث نتناول حقوق كافة الأطراف الممثلة للظاهرة الإجرامية سواء في سياسة التجريم أو العقاب أو الوقاية ومن ثم اتسامها بالشمول.

- 2- أيضاً تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من كونها تمثل محاولة لتبصير الضحايا بكيفية وقاية أنفسهم من الجريمة وكيفية حصولهم على حقوقهم.
- 3- تقدم هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بضحايا الجريمة ، ومن ثم يمكن أن تساهم ولو بقدر في فهم طبيعة شخصية الضحية وخصائصها ودورها في وقوع الفعل الإجرامي ، ومن ثم اتخاذ كافة التدابير الإجرائية والعملية لوقايتها من الأجرام والحفاظ على حقوقها.

أهداف الدراسة :

استناداً إلى تلك الأهمية تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف إلى مدى الاهتمام بضحايا الجريمة سواء على المستوى العلمي أو التشريعي أو البرامج المقدمة لهم.
- 2- التعرف إلى الظروف والعوامل التي تعرض الضحايا للجريمة ودورها في ذلك.
- 3- التعرف إلى أنماط الضحايا والمعايير التي يتم على أساسها تمييزهم.
- 4- التعرف إلى الانعكاسات السلبية والأضرار التي يعاني منها ضحايا الجريمة من جراء تعرضهم للإجرام.
- 5- التعرف إلى أبرز نماذج البرامج العربية الخاصة بإرشاد الضحايا.
- 6- التعرف إلى واقع ضحايا الجريمة في إمارة الشارقة.

تساؤلات الدراسة :

في ضوء تلك الأهداف تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- 1- ما أنماط وصور الضحايا والمعايير التي يتم على أساسها تنميطهم ؟
- 2- ما الظروف والعوامل التي تعرض الضحايا للجريمة ودورهم في ذلك ؟
- 3- ما الانعكاسات السلبية والأضرار التي يعاني منها ضحايا الجريمة من جراء تعرضهم للإجرام ؟
- 4- ما واقع ضحايا الجريمة في إمارة الشارقة من حيث الحجم والخصائص ؟

منهجية الدراسة :

تستند الدراسة الراهنة إلى المناهج الآتية :

- 1- المنهج الوصفي التحليلي ومن خلاله سيتم التعرف إلى مفهوم الضحية وأنماطها وصورها والعوامل والظروف التي تساهم في تعرضها للإجرام ودورها في ذلك ، وأيضاً الأضرار التي تعاني منها جراء تعرضها للجريمة.
- 2- منهج تحليل المضمون ومن خلاله سيتم التعرف إلى واقع الضحايا في إمارة الشارقة سواء من حيث جنسياتهم أو نوعهم أو أعمارهم أو مستوى تعليمهم ، ..الخ من خلال تحليل الإحصاءات الجنائية الصادرة عن شرطة الشارقة.

مفهوم ضحايا الجريمة :

مصطلح الضحية مصطلح قديم قدم الإنسانية ذاتها ويرتبط بشكل لا يختلف عن فكرة أو مبدأ الأضحية أو القرابين وممارستها. والدلالة اللغوية لمفهوم الضحية تعني

الشخص الذي يقاسي من سوء المعاملة في بدنه أو ماله ، وهو أيضاً الشخص الذي يعاني من قهر جماعات ظالمة أو الشخص الذي يعاني ويقاسي من بعض الأذى أو الحرمان أو الخسارة.

وفي بيان المفهوم الاصطلاحي لضحايا الجريمة ، صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في ميلانو في سبتمبر 1985 ما يلي:

1- يقصد بمصطلح الضحايا الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردياً كان أو جماعياً ، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة (2).

2- يمكن اعتبار شخص ما ضحية بمقتضى هذا الإعلان بصرف النظر عما إذا كان مرتكب الفعل قد عرف أو قبض عليه أو أدين. وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بينه وبين الضحية. ويشمل مصطلح الضحية أيضاً حسب الاقتضاء العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو معاليها المباشرين والأشخاص الذين أصيبوا بضرر من جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء.

3- تطبق الأحكام الواردة هنا على الجميع دون تمييز من أي نوع ، كالتمييز بسبب العرق واللون والجنس والسن واللغة والدين والجنسية والرأي السياسي أو غيره من المعتقدات أو الممارسات الثقافية والملكية أو المولد أو المركز الأسري أو الأصل العرقي أو الاجتماعي أو العجز.

وقد عرفت محكمة النقض المصرية ، المجني عليه "الضحية" بأنه هو الذي يقع عليه الفعل أو يتناول له الترك المؤثم قانوناً سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً. بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع.

كما عرف البعض المجني عليه بأنه صاحب الحق الذي يحميه القانون بنص التجريم ويقع عليه الفعل عدواناً مباشراً. وأن ثمة فارقاً بين تعبير المجني عليه وضحية الجريمة ، وإن كانا في الغالب يتحدان بحيث يكون المجني عليه هو الضحية. وإذا اختلفا فالادعاء المباشر يكون للضحية وإن لم يكن هو المجني عليه فيها. وفي مقابل ذلك فإن المجني عليه ليس له الادعاء المباشر إذا لم يكن قد أصابه من الجريمة ضرر. وتطبيقاً لذلك فزوجة القاتل وأولاده وزوج المرأة التي أعتدي عليها بالقذف أو السب ووالد الفتاة التي اغتصبت أو هتك عرضها ، كل أولئك لهم حق الادعاء المباشر ، برغم أن أحدهم ليس المجني عليه. ولكن المجني عليه في شروع في قتل أو في سرقة أو في نصب الذي لم يصبه ضرر ليس له الادعاء المباشر⁽³⁾.

الاهتمام بضحايا الجريمة من منظور تاريخي

تذبذب واختلف الاهتمام على مدار المراحل التاريخية المختلفة في الدراسات القانونية وفي مجال التجريم والعقاب ومكافحة الإجرام بين الضحية والجاني. حيث بدأ التركيز والاهتمام في المراحل التاريخية القديمة على مصلحة الضحية دون النظر إلى الجاني. ثم تطور الاهتمام بعد الثورة الفرنسية بالتركيز على مصلحة الجاني. وكان ذلك رد فعل طبيعي لما عاناه الجاني من إهمال واضح في المراحل التاريخية السابقة. وظل الاهتمام والتركيز على الجاني فترات زمنية طويلة تركزت في دراسة بيئته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وعمله النفسية ومدى مسؤوليته الجنائية وخطورته الإجرامية.

ثم تطور الاهتمام مرة ثالثة في الوقت الحالي خاصة مع منتصف القرن العشرين ، وأصبح يتركز في الأسلوب الوسطي من خلال مراعاة مصلحة الجاني والمجني عليه. وفيما يلي عرض لأهم المراحل التاريخية للاهتمام بضحايا الجريمة :

أ- وضع ضحايا الجريمة في التشريعات القديمة :

تركز الاهتمام في ذلك الوقت على مسؤولية الدولة في إرضاء الضحية وانفردت سلطة وضع العقوبات الجنائية بضمان حصوله على تعويض عن الأضرار التي أصابته من جراء الجريمة التي وقعت في حقه حتى تعيد إلى المجتمع التوازن الذي أخل على أثر ارتكاب الجريمة. وقد غلب على العقوبات الموقعة في ذلك الوقت طابع الغرامات المالية التي كانت تجمع بين صفتي العقوبة والتعويض معاً. فالغرامة وفقاً لقانون حمورابي تقدر بمقدار أعلى من قيمة الضرر فتصل إلى مثلين أو ثلاثة أمثال الضرر أو أكثر من ذلك بحيث تجبر الضرر الذي حل بالضحية. وتضمن أيضاً معنى العقوبة بالنسبة للجاني إذا كان يورد ما زاد عن قيمة الضرر الذي يقتضيه الضحية إلى خزانة الدولة.

وقد انصب الاهتمام في ذلك الوقت في التركيز على شخصية الضحية ، إذ كان يتم تحديد نوع الجريمة وجسامة العقاب الذي يوقع على الجاني تبعاً لصفة الضحية ومكانته الاجتماعية. فكان العرب قبل الإسلام يسرفون في عصبيتهم وكانوا أحياناً لا يقتلون الجاني، بل يقتصون من أفضل رجل في عشيرته ويقتلون أحياناً أكثر من فرد مقابل قتل واحد، وكانوا يتبعون المنهج ذاته في الجروح والديات فيجعلونها ضعف جراحة الخصوم ودياتهم. ثم جاء الإسلام فأقر مبدأ المساواة بين الناس جميعاً وطبق المساواة في جرائم الدم حيث أورد القرآن الكريم في سورة المائدة الآية 45 ، "العين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص".

ب- وضع ضحايا الجريمة بعد قيام الثورة الفرنسية :

بدءاً من الثورة الفرنسية طبق مبدأ المساواة بين الناس جميعاً أمام القانون، حيث تأكد هذا المبدأ في المادة السادسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي ضوء ذلك تحددت العقوبة وفقاً للجسامة الموضوعية للخلل الاجتماعي الناتج عن الجريمة. وهذا الخلل واحد في جميع الحالات باختلاف أوضاع الضحية. وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث العديد من التغيرات والتي دفعت السياسة الجنائية إلى اتباع منهج جديد قوامه توفير الحماية والضمانات الفعالة للمتهم نتيجة لما كان يعانيه في الفترة السابقة لقيام الثورة الفرنسية من ألوان التعذيب والوسائل العنصرية المتنوعة لحملة على الاعتراف.

ج- وضع ضحايا الجريمة في القرن العشرين :

في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأ الفقه الجنائي يتنبه إلى أن التركيز التشريعي على حماية المتهم قد أصبح أمراً تقليدياً ، ولم يعد هناك من جديد يمكن إضافته في هذا المجال. لذلك فقد بدأ الاهتمام بدراسة حقوق ضحايا الجريمة من خلال الموقف الإجرامي.

وبناء على هذه الأفكار ظهر علم ضحايا الجريمة الذي جاء في غضون الحرب العالمية الثانية. وبدأ المختصون في هذا العلم يؤكدون على أهمية دراسة ضحايا الجريمة باعتبارهم الطرف الثالث في الظاهرة الإجرامية حيث الجاني والفعل الإجرامي ثم الضحية ويمكن التعرف إلى هذا الاهتمام من خلال الآتي⁽⁴⁾:

1- الدراسات العلمية :

يمثل ما طرحه عالم الجريمة "فون هينتج" حول موضوع الضحايا محاولة رائدة في هذا الصدد. فلقد كتب مقالاً بعنوان "ملاحظات عن التفاعل بين مرتكبي الجريمة

والضحية" نشر في مجلة القانون عام 1948 وقد تناول فيه مساهمات الضحية في حدوث الجريمة ، حيث كان ينظر إلى الضحية على أنها مشاركة في الجريمة ومن ثم صنف الضحايا طبقاً لطبيعة مشاركتهم في الأعمال الإجرامية. وكان يعتقد أن دراسة دور الضحية يمكن أن ينتج عنه أسلوب جديد لمنع حدوث الجريمة. وقد وجه نقده إلى الدراسة ذات البعد الواحد عن الضحية ونادى بمدخل دينامي متعدد الأبعاد يوجه الانتباه لكل من المجرم والضحية.

ثم تبع **فون هيننج** ، **مندلسون** والذي تقدم ببحث عام 1949 في الكونجرس في بوخارست صاغ فيه مصطلح علم الضحية وقد لفت الانتباه أيضاً إلى الدور الذي تلعبه الضحية في تهورها كنوع من الإثارة. وقد وجد أن تهور الضحية يصاحبه دائماً ظروف مخففة لمواجهة أية عقوبات.

وقد تبع دراسة كل من **هيننج** و**مندلسون** دراسات نظرية كثيرة تضمنت أنواع الضحايا والعلاقات بينهم والدور الذي تلعبه الضحايا في أنواع معينة من الجرائم. ولقد قدمت هذه الكتابات قوة دافعة لدراسات أمبريقية كثيرة وركزت الانتباه على ضحايا القتل وضحايا الاغتصاب والسرقه وضحايا الاقحام وضحايا النصب وضحايا الابتزاز.

ولقد تمت صياغة مصطلح علم الضحية عام 1949 بواسطة الطبيب النفسي الأمريكي "**فريدرك ويرثام**" وقد استعمله لأول مرة في كتابه مظاهر العنف الذي ركز فيه على ضرورة الاحتياج إلى علم الضحية كأحدى الدراسات العلمية.

وقد بقيت الدراسات على ضحايا الجريمة قليلة نسبياً بالمقارنة مع ما تضمنه علم الإجرام وذلك خلال السنوات الأولى في دراسات علم الضحية. وفي خلال الستينات

ظهرت موجة كبيرة من الكتب والمقالات تعلن عن بدء الاهتمام بعلم الضحية. ويلاحظ أن معظم الرواد الأوائل لعلم الضحية كانوا إما من هيئة الدفاع "المحاميين" وإما من علماء الجريمة وأن اهتماماتهم كانت حول الضحية كمحور رئيس في العمليات الاجتماعية التي تنتج عنها أفعال المجرمين. وقد تركزت أبحاثهم حول العقوبات القانونية ومن أبرز هؤلاء الرواد الذين تبنا هذه الفكرة في أبحاثهم الدكتور "عزت عبد الفتاح" فقد نشر كتاباً عام 1971 بعنوان "هل نلقي باللوم على الضحية" وقد تضمن هذه الفكرة. والعقوبات القانونية في علم الضحية تركز على الوقائع الدينامية والعلاقة التفاعلية بين الضحية والمدعى عليه والاسم البديل لهذا المحور هو "علم الضحية التفاعلي" (5).

ومنذ عام 1970 وما بعده كانت التطورات العالمية في علم الضحايا كمجال بحثي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنشاط الجمعية العامة لعلم الضحية.

وقد تأسست هذه الجمعية بواسطة مجموعة من علماء الإجرام أمثال "داربكين" عام 1979 وتعد الجمعية اجتماعاتها بصفة دورية كل ثلاث سنوات في صورة منتديات عالمية وقد عقد من هذه المنتديات حتى عام 2001 عشرة منتديات.

وتعد الجمعية العالمية لعلم الضحية متقدمة في مجال الأبحاث العلمية المتخصصة دون الخوض في المناظرات السياسية ، حيث لوحظ أن كثيراً من الأبحاث التي تهتم بها الجمعية لها مضامين وأبعاد معينة تركز أساساً على تقديم الخدمات للضحايا.

كذلك فإن الجمعية العالمية لعلم الضحايا كانت الوسيلة لتبني الإعلان الذي أصدرته الأمم المتحدة عن المبادئ الرئيسية المنادية بالعدالة نحو الجرائم. كذلك

تشارك الجمعية في متابعة الأنشطة التي تتعلق بهذا الإعلان من خلال نشر دليل لصانعي السياسة وإعداد مرجع للأطباء الممارسين. والمنتدى التاسع الذي عقد في امستردام عام 1997 ومحوره الأساسي رعاية الضحايا ودور الجمعيات الاجتماعية المحلية المهنية في هذا الخصوص يعد شاهداً على هذه الالتزامات.

ومن خلال إلقاء الضوء على هذا المنتدى كنموذج نجد أنه قد حضره 640 مشاركاً ممثلين لـ 67 دولة قدموا 254 بحثاً. ويتكون البرنامج العلمي للمنتدى من أربعة أجزاء :

في اليوم الأول : كانت الأبحاث والمحاضرات تتحدث عن قياس وتقدير حجم المعاناة التي يقاسيها الضحايا من خلال سرد كل ما يتعلق بهذا الموضوع. وأن هذه المعاناة التي تواجه عامة الناس أو الجماعات سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي تعد الأساس الإمبريقي والكمي في علم الضحية.

اليوم الثاني : قد خصص للإعلان عن حقوق الضحية والإصدار العام للسياسات المتعلقة بالضحية وقد ظهرت آراء متباينة بصدد هذا الموضوع.

اليوم الثالث : كان موضوعه عن الحركات والاتجاهات المساندة للضحايا وتناولت الأبحاث الملقاة في هذا اليوم الإنجازات التي تتحقق من حركات الضحايا وأن هذه الحركات تعكس منظورات متعددة ومتعارضة.

وأخيراً اليوم الرابع : كان التركيز في أبحاثه على ضحايا سوء استخدام السلطة وجرائم الحرب. وترجع أهمية هذا المنتدى إلى أن علم الضحية قد أثبت حيويته وأنه حصد كثيراً من الدراسات والأبحاث التي قام بها باحثون من دول نامية.

والواقع أن هذا المنتدى كان قد سبقه مؤتمرات عديدة منها :

- ◀ 1973 انعقاد أول مؤتمر عالمي حول ضحايا الإجرام في القدس.
- ◀ 1975 انعقاد مؤتمر معهد الدراسة العلمية لضحايا الإجرام في إيطاليا وتأسيس الجمعية الوطنية لمساعدة الضحايا.
- ◀ 1976 المؤتمر الثاني حول ضحايا الإجرام في بوسطن.
- ◀ 1979 المؤتمر الثالث حول ضحايا الإجرام في ألمانيا.
- ◀ 1982 انعقاد المؤتمر الثاني لمعهد الدراسات العالمية حول ضحايا الإجرام في إيطاليا والمؤتمر الرابع للدراسات العالمية حول ضحايا الإجرام في طوكيو⁽⁶⁾.

2- التشريعات القانونية :

قامت في الولايات المتحدة الأمريكية حملة واسعة من أجل وضع تشريعات على المستوى الوطني والمحلي في أمريكا لضمان حقوق الضحايا وأبرز هذه التشريعات ظهور قانون حماية حقوق ضحايا الإجرام في نهاية السبعينات في نيويورك ويتضمن :

- 1- حماية ضحايا الإجرام من أي اعتداءات إجرامية أخرى كنتيجة لما تعرضوا له.
- 2- إعلام ضحايا الإجرام وبشكل متواصل من قبل الجهات الرسمية المعنية عن الوضع القانوني للمدعى عليه في حالة كان موقوفاً وفيما إذا كان سيتم إطلاق سراحه وموعد ذلك أيضاً.
- 3- حق ضحايا الإجرام بإعلامهم عن أية ترتيبات أو التماس أو اتفاق أو تمييز للقضية من قبل المدعى عليه يمكن أن تؤثر في سير القضية.

4- حق ضحايا الإجرام في معرفة موعد إطلاق سراح المدعى عليه أو عليهم إذا كانوا موقوفين.

5- حق ضحايا الإجرام في معرفة مدى توفير الخدمات الخاصة سواء الاجتماعية والمالية وعن كيفية الحصول على مثل هذه الخدمات.

وهناك أيضاً قانون حماية حقوق ضحايا الإجرام في نيوجرسي عام 1985 والذي دعا بوضوح إلى ضرورة احترام ومعاملة ضحايا الجرائم بتعاطف ، والذي بمقتضاه جرى إنشاء مكتب خاص للدفاع عن ضحايا الإجرام أنيطت مسؤوليته بالمدعي العام للولاية مباشرة. وأهم ما يتضمنه هذا القانون ما يلي :

- 1- معاملة ضحايا الإجرام بكل احترام وكرامة من قبل النظام القضائي.
- 2- إعلام الضحايا بإجراءات سير النظام القضائي.
- 3- عدم تهريب أو تخويف ضحايا الجريمة أو تعريضهم للتهديد.
- 4- التقليل ما أمكن من الصعوبات والإجراءات المزعجة التي يتعرض لها هؤلاء الضحايا كنتيجة لمشاركتهم في إجراءات المحاكمة.
- 5- الحق في الحصول على المساعدة الطبية في حال وجود حاجة لذلك.
- 6- إعلامهم عن مدى توفر إمكانية الحصول على العلاج والمساعدة المالية أو الخدمات الاجتماعية.
- 7- الحق في الحصول على تعويض عما فقده.
- 8- الحق في الحصول على الحماية المناسبة والتواجد بشكل بعيد ومنفصل عن المتهمين سواء أثناء المحاكمة أو في قاعات الانتظار⁽⁷⁾.

3- البرامج الخاصة بالضحايا :

تعتبر البرامج الخاصة بتعويض ضحايا الإجرام ليست حديثة. فقد كانت نيوزيلنده وبريطانيا من أوائل الدول التي سنت تشريعات ووضعت برامج لتعويض ضحايا الإجرام عما فقده من دخولهم نتيجة تكاليف العلاج والإقامة في المستشفيات أو تكاليف الدفن كنتيجة لما تعرضوا له من حوادث عنف إجرامية.

لكن مثل هذه البرامج لم تكن تدفع تعويضاً عن المسروقات والممتلكات التي تعرضت للتدمير. إضافة إلى ذلك فقد وضعت هذه الحكومات حدوداً قصيرة أو متدنية لمسئوليتها في مثل هذه الحالات التي يعاني منها ضحايا الإجرام من خسارة اقتصادية كبيرة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ظهرت برامج تعويض ضحايا الإجرام بشكل مبكر. فقد كانت ولاية كاليفورنيا أول ولاية أمريكية تقدم مثل هذه البرامج عام 1966 وكذلك نيويورك أواخر عام 1966 ثم تبعتها بقية الولايات مثل لويزيانا وتينيسي عام 1976 وبشكل عام تركز برامج التعويضات هذه على أربع فئات لها علاقة بضحايا الإجرام تستحق التعويض :

- 1- الشخص نفسه الذي يعتبر ضحية لحادث إجرامي.
- 2- الأشخاص المعالون من قبل الشخص الذي يقع ضحية لحادث إجرامي "الأسرة".
- 3- الورثة الشرعيون للشخص الذي وقع ضحية لحادث إجرامي في حالة وفاته.
- 4- أي شخص مسئول عن الضحية الذي تعرض لحادث إجرامي يمكن تعويضه عن التكاليف التي دفعها كنتيجة للجريمة التي حدثت له في حالة معاناة الضحية من أية إصابات جسمية أو نفسية (8).

التفسير العلمي لوقوع الفرد ضحية للجريمة

لقد أثير الجدل خلال الأربعين سنة الأخيرة حول دور الضحية وعلاقته بالجاني وارتكابه للجريمة ومفهوم المسؤولية بالنسبة له ووضع دافع الجريمة في الاعتبار بالإضافة إلى سلوك الضحية الاستفزازي أو الاستثنائي. ولقد اهتمت الدراسات المتاحة بضحايا الجريمة على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من الموقف الإجرامي أو مكمل له. فالضحية إذا لا يعتبر طرفاً سلبياً في الجريمة بل إنه طرف إيجابي فيها.

ولقد أدت هذه الأفكار إلى قيام العديد من الباحثين في علم ضحايا الجريمة بتقديم تفسيرات بيولوجية نفسية اجتماعية لظاهرة تحول بعض الأشخاص إلى ضحايا جرائم مؤكدين منذ البداية أن هذا التحول لا تحكمه الصدفة أساساً وإلا تساوى جميع الأفراد في ذلك.

والواقع أنه في ضوء هذه الآراء حدث تغيير في النظرة التقليدية التي كانت مستقرة في الأذهان بأن الجريمة اعتداء من جان ضد ضحية بريء لا علاقة له بحدوث الجريمة. ولقد بدأ هذا التغيير على يد أحد أوائل الباحثين في علم ضحايا الجريمة وهو "ولف جانج" والذي لفت الأنظار إلى بعض أنماط الضحايا المحتملين الذين يساهمون بطريقة أو بأخرى في الجريمة.

وقد توالى الدراسات بعد ذلك التي أفادت بأن الضحية هو صاحب الدور الحاكم في ارتكاب الجريمة. وقد اعتمدت هذه الدراسات على تأكيد دور الضحية في تورطه للوقوع في الجريمة. وأطلق على هذا الوضع مفهوم تورط الضحية في الجريمة.

وبناء على هذه الأفكار ركز العديد من الباحثين والعلماء في دراسة دور الضحايا في التعرض للجريمة على ما يلي :

- ◀ وصف الضحايا.
- ◀ تصنيف الضحايا على أسس مختلفة.
- ◀ العوامل التي تساعد في تعرض الضحايا للجريمة⁽⁹⁾.

أولاً : وصف الضحايا :

لقد ظهرت محاولات عديدة لوصف الضحايا مستندة إلى مدى مسؤولية الضحية في ارتكاب الجريمة ضده ولعل من أبرز هذه المحاولات محاولة "عزت عبد الفتاح" والمتمثلة في الآتي :

- 1- ضحايا لا يشاركون في حدوث الجريمة.
- 2- ضحايا مهياؤون للوقوع فريسة للجريمة.
- 3- ضحايا استفزازيون يستثيرون استهدافهم للجريمة.
- 4- ضحايا يساهمون في استهدافهم للجريمة.
- 5- ضحايا زائفون ، إما أنهم لم يتعرضوا للجريمة أصلاً أو أنهم قاموا بارتكاب الجرائم ضد أنفسهم.

كذلك هناك محاولة أخرى لوصف الضحايا تستند إلى المعيار السالف وهو مسؤولية الضحية في ارتكاب الجريمة وهي :

- 1- ضحايا لا صلة لهم بمسؤولية حدوث الفعل الإجرامي.

- 2- ضحايا يستثيرون السلوك الإجرامي ضدهم.
- 3- ضحايا يتحرشون بالجناة.
- 4- ضحايا يتسمون بالضعف البيولوجي.
- 5- ضحايا يتسمون بالضعف الاجتماعي.
- 6- ضحايا يقومون بالجريمة ضد ذواتهم.
- 7- الضحايا السياسيون.

كما ظهرت فكرة الإضحاء المتكرر لتشير إلى فئة من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات من بين ضحايا الجريمة ممن يتكرر وقوعهم ضحايا للسلوك الإجرامي ولنفس نوع الجريمة في كثير من الأحيان⁽¹⁰⁾.

وفي مقابل المحاولات السابقة لوصف الضحايا استناداً لمسئوليتهم عن ارتكاب الجريمة ضدهم، قام آخرون بوصف للضحايا وفقاً لطبيعة السلوك الإجرامي ومن أشهر هذه المحاولات التمييز الخماسي المتمثل في الأشكال التالية :

- 1- الإضحاء الأولي : ويشير إلى ضحايا الجريمة من الأفراد.
- 2- الإضحاء الثانوي : ويشير إلى ضحايا الجريمة من الجماعات والمنظمات.
- 3- الإضحاء الثلاثي : ويشير إلى المجتمع وإلى الجماهير كضحايا.
- 4- الإضحاء المتبادل : ويشير إلى الضحايا الذين ارتكبوا الجريمة ضد أنفسهم كما في جرائم تعاطي المخدرات.
- 5- اللاإضحاء : ويشير إلى موقف إجرامي لا تتحدد فيه معالم للضحية بشكل محدد⁽¹¹⁾.

ثانيا : تصنيف الضحايا :

لقد توصل الباحثون إلى تصنيفات عديدة للضحايا ، يمكن ردها إلى تقسيمين أساسيين أحدهما يستند إلى أسس قانونية والآخر يقوم على أسس اجتماعية وعضوية ونفسية وثقافية.

1- تصنيف الضحايا على أساس قانوني :

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تصنيف "مندلسون" حيث قسم الضحايا إلى ست طوائف على النحو الآتي :

أ- المجني عليه البرئ وهو الصورة المثالية للمجني عليه حيث لا يكون للمجني عليه أي دور في وقوع الجريمة مثل حوادث القتل والإصابة الخطأ والأطفال المجني عليهم.

ب- المجني عليه المذنب جزئياً الذي يتسبب بإهماله في وقوع الجريمة ومن ثم يساهم بطريقة أو بأخرى في وقوعها ومثاله الشخص الذي يترك باب المسكن غير مغلق فيتعرض للسرقة أو الشخص الذي يهمل في غلق منافذ السيارة فتتعرض السيارة أو ما بداخلها للسرقة.

ج- المجني عليه المذنب تماماً والذي تعادل مسئوليته مسئوليته الجاني ، أي يكون مسئولاً بنفس درجة مسئوليته الجاني.

د- المجني عليه الأكثر إنباباً من الجاني حيث يتسبب في إثارة الجاني واستفزازه ودفعه لارتكاب الجريمة.

هـ- المجني عليه المسئول وحده عن الجريمة ، كالمجني عليه الذي يبادر بالاعتداء على آخر فيتمكن الأخير من قتله دفاعاً شرعياً.

و- المجني عليه الافتراضي أو التخيلي. ومن أمثلته الشخص الذي يدعي على خلاف الحقيقة أنه مجني عليه في جريمة وقد يرجع هذا لإصابته بحالة مرضية أو شيخوخة.

والواقع أن هذا التقسيم يتميز بأنه يجعل للضحية دوراً في ارتكاب الجريمة ويتجاوز الفكر التقليدي الذي ينظر للضحية على أنها بريئة. (12)

2- تصنيف الضحايا على أسس عضوية ونفسية واجتماعية :

قام جانب آخر من الباحثين بتقسيم المجني عليهم إستناداً إلى أسس عضوية ونفسية واجتماعية ولعل من أهم المحاولات في هذا الصدد تصنيف هيننتج⁽¹³⁾ والمتمثل في الآتي:

« المجموعة الأولى وتشمل المجني عليهم ذوي البنيان الجسمي الضعيف مثل كبار السن والأطفال والسيدات باعتبار أن ذلك العامل يجعل بعض الأشخاص أكثر استعداداً للوقوع ضحية للجريمة.

« المجموعة الثانية وتشمل المجني عليهم المصابين ببعض الأمراض العقلية على اختلاف أنواعها. الأمر الذي يجعلهم أكثر تعرضاً للوقوع ضحية للجريمة لضعف الإدراك والوعي.

« المجموعة الثالثة وتشمل المجني عليهم الذين تجمعهم أسباب اجتماعية وثقافية واحدة كالأقليات العرقية والدينية والمهاجرين وحيث يكون هؤلاء الأكثر تعرضاً للاضطهاد والجريمة.

ويتميز تصنيف هيننتج Henting بأنه يقوم على أساس مدى استعداد المجني عليه للوقوع في الجريمة ، أي يقيم تصنيفه على أسس سابقة على وقوع الجريمة وهو الأمر الذي يتيح الوقوف على الأشخاص المعرضين لبرائش الجريمة ومن ثم تدارك الأمر ومنع وقوع الجريمة (13).

3- تصنيف الضحايا على أسس اجتماعية وثقافية :

يذكر بعض الباحثين أن من بين هؤلاء الضحايا الذين يندرجون تحت هذا التصنيف المهاجرين والأقليات. فالمهاجرون يجدون صعوبات جمة في التكيف مع المجتمع الجديد وهو ما يعرضهم لمخاطر أكثر من غيرهم ، والأقليات العرقية أو الدينية تتعرض للاضطهاد والتمييز العنصري (14).

ولا شك أن تصنيف الضحايا إلى فئات له فوائد علمية. فدراسة الأسباب والظروف المؤدية للإجرام يساهم في وضع السياسة الوقائية لحماية الضحايا المحتملين من تصرفاتهم الشخصية أو الذاتية التي تعرضهم لوقوع الاعتداء عليهم. ومن تصرفات المعتدين الذين يستغلون ظروف وأوضاع الضحايا المحتملين لارتكاب الجرائم في حقهم. أيضاً يساعد التصنيف في وضع التوجيهات اللازمة مع تقنيات كل منها لإيصالها إلى من تتوجه إليهم وباللغة التي يفهمونها، فمخاطبة المسن تختلف عن مخاطبة الحدث وكذلك المتعلم أو المثقف عن الأمي. فالسياسة الوقائية وسيلة المجتمع في حماية أفراده من أن يصبحوا ضحايا للإجرام ، ولا يمكن لمثل هذه السياسة أن تكون واقعية وفاعلة إلا إذا أخذت بعين الاعتبار وضع من تتوجه إليهم من الناحية الشخصية والاجتماعية والثقافية (15).

ثالثاً : العوامل التي تساعد في تعرض الضحية للجريمة :

هناك مجموعة من العوامل التي تساعد في تعرض الأفراد للجريمة من أهمها :

الجنس :

يرى البعض أن النوع "ذكر - أنثى" يؤثر على درجة احتمال وقوع الفرد ضحية للجريمة. فالجاني قد يتردد كثيراً في ارتكاب جريمته إذا كان الضحية ذكراً نظراً لأنه يعتقد بأن المرأة ضعيفة ولا يمكن أن تدافع عن نفسها إذا هوجمت سواء كان ذلك في حالة سرقة أو أي جريمة أخرى. أضف إلى ذلك أن الأنثى يمكن أن تكون هدفاً سهلاً للسرقة نظراً لأنها تحمل حقيبة ، أيضاً يمكن أن تكون مصدر إغراء للمجرم ليغتصبها مثلاً وذلك من خلال ما تلبسه من ملابس مغرية فتبدو في نظر المجرم وكأنها دعوى صريحة لارتكاب جريمته خصوصاً في مجتمعات يعاني أفرادها من الكبت الجنسي وضعف الوازع الديني والأخلاقي.

العمر :

يمكن أن يلعب عمر الضحية دوراً في وقوع الجريمة ضدها وخاصة إذا كانت الضحية في سن لا تستطيع معها أن تدرك أهمية الإجراءات الوقائية التي يجب إتخاذها لمنع وقوع الجريمة. ويمكن أن يتم التغلب على ذلك من خلال العمل على تجنب الظهور في ظروف أو أماكن تسمح للجاني باستغلالها لكون الضحية في سن معينة لا يستطيع معه أن يقاومه أو يتقي شر عدوانه سواء كان صغيراً في السن ذكراً كان أو أنثى كبيراً في السن رجلاً كان أو امرأة. حيث يجد الجاني في هذه الفئات من الأعمار ضالته المنشودة. والمطلوب من هذه الفئات العمل على تقوية الفرصة على الجاني ما أمكن وذلك بأن تحاول عدم تعريض نفسها للخطر. وهنا تقع على المجتمع ممثلاً بمؤسساته الاجتماعية المختلفة تأمين الحماية اللازمة لهذه الفئات العمرية خصوصاً الطاعنين في السن الذين حكمت عليهم ظروفهم الحياتية بالعيش بمفردهم بعيداً عن أفراد أسرهم لسبب أو لآخر.

الطبقة الاجتماعية :

يمكن أن يكون الوضع الاجتماعي للفرد من العوامل المساعدة في ارتكاب الجريمة في مجتمع فيه تفاوت طبقي كبير بين الفئات الاجتماعية المختلفة التي تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي الطبقي لذلك المجتمع. حيث يرتبط احتلال الفرد لمكانة اجتماعية معينة بواقع اقتصادي معين ، مما يؤثر بدوره على بعض الفئات المحرومة في المجتمع والتي لديها الاستعداد للانحراف لارتكاب الجريمة.

من هنا جاءت أهمية تركيز المجتمعات المتقدمة على تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية والتأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص بحيث يستطيع الفرد إشباع حاجاته الأساسية في إطار الشرعية الاجتماعية ومن خلال الالتزام الكامل بالمعايير الاجتماعية السائدة والمعترف بها من قبل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع⁽¹⁶⁾.

غياب مصدر الحماية :

يلعب غياب مصدر الحماية - سواء كان مادياً أو غير مادي - دوراً هاماً في وقوع الجريمة. فقد دلت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة على أن مرتكبي جرائم السرقة بشكل خاص يفضلون ارتكاب جرائمهم في المناطق التي تقتقر إلى أساليب الحماية الضرورية أو الكافية وتلعب نوعية العلاقات الاجتماعية التي تربط بين السكان والنشاطات التي يقومون بها دوراً هاماً وأساسياً في منع وقوع الجريمة. وقد يكون غياب الحماية لأسباب تتعلق بظروف العمل ومتطلباته ، حيث يضطر رب الأسرة إلى ترك منزله ساعات طويلة ليلاً أو نهاراً ، دون أن يكون هناك شخص بديل يمكن أن يقوم بمهمة حماية بقية أفراد الأسرة ، وبالتالي يعوض ذلك بإجراءات أمنية وقائية⁽¹⁷⁾.

الانعكاسات السلبية التي يعاني منها ضحايا الجريمة

لقد نال ضحايا الجريمة وقضاياهم اهتماماً كبيراً من قبل المختصين والمهتمين بعدما تم وصفهم في القانون الجنائي بأنهم أشخاص منسيون. ومن الملاحظ أن الاهتمام بدأ وبشكل كبير بموضوع الآثار المترتبة على الحوادث الإجرامية وذلك مع الحركة النسائية في أمريكا في بداية السبعينات حيث ارتفع صوت النساء بشكل عال وواضح للتعبير عما تعانيه المرأة كضحية للاعتداءات الجنسية وكذلك العنف الأسري مما زاد وعي الناس بخصوص ما تعانيه النساء كضحايا مستهدفة لكثير من الحوادث (18).

وبصفة عامة يمكن القول إن ردود الفعل والانعكاسات السلبية للصددمات التي يواجهها الضحايا بعد الحوادث الإجرامية تتراوح في نوعيتها وشدتها. وسنحاول أن نتناول أبرزها فيما يلي :

أ- الآثار النفسية :

ففيما يتعلق بالآثار النفسية بعضها يكون بسيطاً وبعضها الآخر يكون شديداً. أما الآثار النفسية البسيطة فيمكن ملاحظتها من خلال عدد من الأعراض التي تظهر على الفرد الضحية مثل الاضطراب في النوم وحدة الطبع والقلق وتشتت الانتباه وزيادة الاستعداد للصعوبات الصحية.

أما الآثار النفسية الشديدة أو المتطرفة فيمكن ملاحظتها من خلال الاضطرابات السلوكية على شكل سلوكيات غير مألوفة عند الناس العاديين وتظهر عند مثل هؤلاء الضحايا عدة أعراض يمكن ملاحظتها من خلال تصرفاتهم اليومية وأبرز هذه الأعراض :

- 1- تيقظ مستمر وإثارة حادة مثل الصعوبة في التركيز والتذكر وعدم الشعور بالارتياح والاندفاع والتهور وكثرة وسهولة التجفل والصعوبة في النوم سواء في بداية النوم أو الاستمرار فيه وكذلك القلق.
 - 2- فقدان الإحساس نفسياً أو عقلياً أو اللامبالاة بشكل شديد مثل الاكتئاب وضعف الاستجابة بشكل عام وعدم الاهتمام أو الرغبة للقيام بأي نشاط والنفور من الآخرين وفقدان الاهتمام بكل ما له علاقة بمستقبله.
 - 3- كثرة الأفكار الفجائية المتكررة والمتوترة فيما يتعلق بمصدر التوتر وهو المجرم ، مثل كثرة استرجاع الحادثة التي تعرض لها بشكل فجائي وقوي وكثرة الكوابيس والأحلام المزعجة والشعور بالضيق والألم الحاد عند التعرض لمواقف مشابهة لما مر به. فالاضطرابات التي يتعرض لها الضحية بعد الجريمة قد تكون حادة ومتعاقبة.
- ويرى العديد من الباحثين أن الآثار النفسية الناجمة عن الجريمة تختلف أو تتأثر حسب جنس الضحية. فبشكل عام ضحايا الإجرام من النساء يعانين من الاضطرابات النفسية أكثر نسبياً من ضحايا الإجرام الذكور.

وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن الكثير من النساء يعانين من العنف الأسري ويقعن ضحايا للعنف من قبل الأزواج. حيث تعاني النساء ضحايا العنف الأسري من أشكال كثيرة من الاضطرابات النفسية التي تدوم لفترة طويلة وغالباً ما تحتاج إلى سنوات عدة للتخلص منها. ومن أكثر أشكال الاضطرابات النفسية التي يمكن ملاحظتها في مثل هذه الحالات القلق والاكتئاب ومخاوف مرضية شديدة وكوابيس متكررة واضطرابات في النوم والأكل ومشاكل في العلاقات مع الآخرين واضطرابات جسدية وإيمان وكذلك ميل أكثر واستعداد أكثر للانتحار⁽¹⁹⁾.

وأما فيما يتعلق بضحايا الإجرام من الأطفال فيمكن القول إنه وبمقارنتهم مع الأطفال الذين لم يتعرضوا للعنف فإن الأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة على شكل الإيذاء الجسدي يعانون من مشاكل نفسية عديدة مثل التمرد وعدم الطاعة ونوبات الغضب والهيجان والسلوكيات العدوانية الموجهة نحو الأطفال وكذلك نحو البالغين ، كما أنهم يعانون من مشاكل وصعوبات في علاقاتهم مع أقرانهم ويظهرون عجزاً في القدرة على التكيف الاجتماعي وقدرة أقل على إظهار المشاعر التعاطفية وصعوبة التكيف وسوء التحصيل في المدرسة وضعف الاحترام.

أما على الأمد الطويل فإن مثل هؤلاء الأطفال يعانون من صعوبات نفسية شديدة تؤثر سلباً على قدراتهم العقلية، كما يظهرون شعوراً بالعجز وتأخراً في النمو اللغوي ومشاكل شخصية⁽²⁰⁾.

ب- الآثار الاجتماعية :

وإذا ما انتقلنا إلى الانعكاسات الاجتماعية التي يتعرض لها ضحايا الجريمة ، فيلاحظ أنها تشكل عبئاً كبيراً على الضحية والسبب هو أن الضحية يشعر بالانحطاط والخل نظراً لإحساسه بأن الآخرين لا يقدرونه في محيطه الاجتماعي ويعتبرونه إنساناً غير سوي ، وأمام هذه المشاعر التي يعاني منها الضحية من المجتمع، يبدأ في الابتعاد شيئاً فشيئاً عن الأسرة والجيران والأصحاب ، ومن ثم يتعرض للمزيد من الانطواء والوضع النفسي المتعب⁽²¹⁾.

ج- الأضرار الاقتصادية :

وعن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن وقوع الأفراد ضحايا للجريمة تشير الإحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية من أن هناك حوالي مليون شخص

تعرضوا لحوادث عنف أثناء العمل ، وترتب على ذلك أن فقد نصف مليون منهم 1,8 مليون يوم عمل وبتكلفة تصل إلى 55 مليون دولار وتبلغ تكلفة الجرائم على الضحايا الذين تعرضوا لبعض أشكالها 450 بليون دولار في السنة وهذا يتضمن تكلفة العلاج الطبي وتكلفة فقدان الدخل عند الضحايا.

ومن أكثر قضايا العنف الإجرامي تكلفة تلك التي تقع على ضحايا الاغتصاب والتي تصل إلى 127 بليون دولار في السنة تأتي بعدها قضايا الاعتداء على الأشخاص بـ 71 بليون دولار وفي المرتبة الرابعة الأطفال من ضحايا سوء المعاملة وبتكلفة 56 بليون دولار في السنة.

وهناك تقديرات تشير إلى أن ما بين 10% - 20% مما ينفق على العلاج النفسي يكون لحالات ضحايا الإجرام. أما التكلفة السنوية لحماية الممتلكات التي تنفقها المصالح التجارية لتأمين الأمن والحماية فتصل إلى 56 بليون دولار.

وتعتبر حوادث السير الناتجة عن القيادة المتهورة مسؤولة عن قتل 15000 شخص كل سنة في أمريكا ، 5% من هذه الحوادث ناتجة عن القيادة تحت تأثير الكحول. ولقد ترتب على تلك الحوادث خسائر مادية تقدر بمئات الملايين من الدولارات (22).

صور ضحايا الجريمة

تختلف صور ضحايا الإجرام باختلاف الجرائم الواقعة عليهم. فهناك جرائم تستهدف النساء دون سواهن من الناس كجرائم الاغتصاب مثلاً ، كما أن هناك جرائم تستهدف الأطفال كجرائم التعذيب الجسدي أو الشذوذ الجنسي وأخرى تستهدف المسنين لا سيما جرائم القتل الواقعة بهدف الاستيلاء على أموالهم وغالباً ما تقع هذه

الجرائم من الأقارب أو المعارف مما يجعل الوقاية منها أكثر صعوبة لعدم إمكانية التنبؤ أو الاحتياط لها.

أيضاً وفي إطار هذا السياق تشير بعض الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن السود يشكلون نسبة أكبر من ضحايا الإجرام مقارنة بالبيض وأن أكثر ضحايا الإجرام حسب الحالة الاجتماعية تقع بين فئات العزاب ثم المطلقين يليهم المنفصلون فالمتزوجون. والأشخاص العاملون هم أقل عرضة من العاطلين عن العمل كضحايا الإجرام. ويمكن تفسير ذلك بأن العاطلين عن العمل يتعرضون لمواجهة المجرمين في الأماكن المختلفة ضعف ما هو حاصل عند العاملين. إضافة إلى ذلك فإن العاطلين عن العمل يعيشون في أحياء فقيرة تكثر فيها حوادث العنف ، بينما يعيش العاملون غالباً في أحياء أغنى نسبياً وأفضل حيث تتوفر حماية أمنية أفضل لمثل هذه الأحياء السكنية.

كذلك أوضحت العديد من الدراسات أن أغلب ضحايا جرائم القتل من الذكور وأن لهم علاقة قرابة مع القاتل. أما الاعتداءات الجنسية فمعظم ضحاياها من الإناث وأن ما يقرب من 50% من هذه الاعتداءات كانت على معرفة مسبقة بالمجرم. وعن أماكن وقوع الاغتصاب أو الاعتداءات الجنسية فغالباً ما يكون بيت الضحية أو بيت صديق أو جار للضحية (23).

ولتحقيق قدر من التعمق في طرح صور الضحايا سيتم الاختصار فيما يلي على طرح نموذج للضحايا والمتمثل في النساء والأطفال كضحايا للعنف حتى يمكن الوقوف على مدى الأضرار والآثار السلبية التي تعاني منها الضحية من جراء تعرضها للجريمة.

النساء والأطفال كنموذج لضحايا العنف :

أولاً : النساء ضحايا العنف

مفهوم العنف الموجه ضد المرأة :

قصد به السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة سواء أكانت زوجة أو أمّاً أو أختاً أو ابنة ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتشير الإحصاءات في هذا الصدد إلى أن عام 1994 شهد أربعة ملايين واقعه عنف عائلي ضد المرأة وأن 20% من تلك الحوادث أدت إلى إصابات بليغة.

وتعد جريمة اغتصاب المرأة أشد أنواع السلوك العنيف الذي يقترفه الرجل بحقها لأنه سلوك يطعن عفتها. وتنتاب المرأة المغتصبة أثناء وبعد الاغتصاب حالات نفسية متعددة وتختلف التصرفات الناتجة عن الاغتصاب نظراً لاختلاف التركيب النفسي والبيولوجي لكل ضحية وذلك تبعاً لاختلاف نظرة الضحية لهذا الفعل والأثر الذي يمكن أن يتركه على نفسياتها وعلى مجتمعتها.

فبعد الاغتصاب مباشرة يمكن أن تبكي الضحية أو تصرخ أو ترتجف أو تشعر بالألم وتستمر نتائج الاغتصاب على المرأة مدة تطول أو تقصر حسب مدى تكيف المرأة مع مشكلتها ومحاولة إيجاد الحلول لها.

أما بعد الاغتصاب بفترة فمشاعر المغتصبة تتنوع بين الإحساس بالصدمة وعدم التصديق لما حدث والاكتئاب والرغبة في الانتحار والخوف وفقدان الثقة بالنفس مع إحساس قوي بالذنب. أضف إلى ذلك أنه ينتاب المرأة بعد الاغتصاب إحساس بالنفور من الجنس لمدة طويلة بسبب تذكر الضحية لتفاصيل جريمة الاغتصاب نتيجة إحساسها بالذل والمهانة، وإحساسها بأن أي رجل سوف يعاشرها حتى ولو كان زوجها سوف يسبب لها الأذى الذي أصابها سابقاً وتبدأ عملية النفور بعد الحادث مباشرة حيث تشعر معظم النساء بالضيق.

أيضاً هناك صور أخرى من العنف الواقع على المرأة منها الاعتداء النفسي المتمثل في إذلال المرأة وجعلها تشعر بالنقص وتوجيه الشتائم لها. والاعتداء الاقتصادي والمتمثل في منعها من الاحتفاظ بعملها أو عائده المادي. وكذلك التهديد من خلال إطلاق التهديدات التي تؤذي مشاعرها والترهيب بإخافتها من خلال استخدام النظرات والأفعال والإشارات والصراخ وتحطيم الأشياء وتدمير ممتلكاتها⁽²⁴⁾.

ثانياً : الجرائم الواقعة على الأطفال :

يعتبر العنف على الطفل من المشكلات الاجتماعية الحديثة. وقد تفاقمت تلك النوعية من الجرائم بسبب فشل الأسرة في أداء وظائفها في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المجتمعات عامة. بالإضافة إلى عوامل التغير الاجتماعي والتحضر وعمل المرأة وتعدد ظروف الحياة الأسرية وصعوبتها. ومن صور الجرائم الواقعة على الأطفال :

1- إساءة المعاملة الجسدية :

وتشمل استخدام القوة غير المناسبة كالضرب والعض واللكم والحرق وذلك دون مراعاة لعمر الطفل. وقد يشفى الأذى الجسدي ، لكن الأذى الانفعالي الناجم عنه يظل فترة أطول.

2- جرائم الاعتداء الجنسي :

تعرف الجمعية الطبية الأمريكية إساءة المعاملة الجنسية للأطفال بأنها الانغماس بسلوكيات جنسية مع الطفل في حين أن الطفل غير مستعد نهائياً وتتصف إساءة المعاملة الجنسية بالخداع واستخدام القوة أو الإكراه. ويشمل الاعتداء الجنسي على الأطفال أشكال متنوعة منها الاغتصاب واللبواط والاتجار بالأطفال لغايات الجنس. وتشير الإحصاءات إلى أن هناك في آسيا مليون طفل على الأقل كانوا ضحايا الاستغلال الجنسي في دور الدعارة والبارات.

وتعود أسباب وقوع مثل تلك الجرائم على الأطفال إلى البعد الاجتماعي العام من خلال العوامل الضاغطة على الأسرة للدفع إلى الانحراف من خلال تشغيل الأطفال بسبب العوز والفقر والأمية وأحياناً بسبب المشكلات الأسرية كالإدمان على المخدرات والعنف داخل الأسرة.

وينتاب الطفل المغتصب مشاعر عديدة خاصة إذا كان الاغتصاب اغتصاب محارم إذ إن هذا الطفل صغير وعاجز عن مقاومة المعتدي ، إما لإحساسه بالخوف منه وإما لحبة الشدید له. ويؤدي هذا التضارب في مشاعره إلى إحساس بالعجز والاستسلام.

وتتنوع المشاعر التي تنتاب الطفل الذي يتعرض للاستغلال الجنسي ومن هذه المشاعر الاكتئاب والرغبة في الانتحار فقد يظهر الطفل حزناً منشغلاً أو منغلماً

على نفسه ، ويمكن أن يأخذ الاكتئاب شكلاً غير مباشر تحت أشكال مختلفة مثل كثرة الشكوى والإحساس بالضعف وبعض الأطفال يحاول أن يؤذي نفسه أو ينتحر .

وكذلك يشعر الطفل الذي يساء له جنسياً بالعداوة والغضب ضد كل المحيطين به وأيضاً تجاه أهل الذين لم ينجحوا في حمايته من هذا الاعتداء وهذا الغضب قد يكون مكبوتاً وغير ظاهر ويتخذ أشكالاً مختلفة كالاكتئاب أو الأوهام أو التصرفات العدوانية.

أيضاً يلزم الطفل الذي يساء له جنسياً مشاعر الخوف من نتائج الاعتداء الجنسي خاصة إذا كان الذي تعرض للاغتصاب فتاة حيث قد تخاف من الحمل أو من المستقبل كذلك قد تشعر بالأرق والخوف بشكل ظاهر أو قد يظهر ذلك على شكل كوابيس.

ولعل من أهم نتائج اغتصاب الأطفال على المدى البعيد هو تدمير الشخصية تدميراً كاملاً وإحساس الضحية بالدونية وبأنه لاحق لها في الحياة. كما ينتج عنه عدم القدرة على تجاوز المشاكل الاجتماعية والعزلة والعلاقات الاجتماعية غير المرضية فضلاً عن العدوانية والاكتئاب (25).

نماذج من التجارب العربية في مجال إرشاد ضحايا العنف الأسري

تتطلب عملية الإرشاد بهدف تحسين قدرة الفرد على مواجهة ما يعانيه ومن ثم التصدي وعلاج مشاكله النفسية والاجتماعية على أساس واقعي. فطبيعة الفرد الإنسانية تحتم عليه أن ينقل ويحكي مشكلاته الشخصية للآخرين من أقارب وأصدقاء وأحياناً من معارف. إذ يسعى من خلال ذلك للحصول على مشاركة وجدانية أو بهدف الوصول إلى اقتراحات وحلول لما يواجهه من مشكلات.

والواقع أن مفهوم الإرشاد قد تطور بتطور العلاقات بين الناس واهتمت الدراسات الاجتماعية والنفسية بموضوع الإرشاد باعتباره أحد قنوات التواصل والخدمات النفسية التي تقدم للأفراد بهدف التغلب على بعض الصعوبات التي تعترض سبيلهم وتعوق توافقهم وإنتاجيتهم لزيادة قدرة الفرد على الاستبصار بذاته وبما حوله حتى يصبح لديه قدرة ودافعية وإرادة ورغبة في مقاومة ما يعانيه وهذا يعتبر أساساً هاماً تقوم عليه عملية الإرشاد إذ يتعذر أن يقدم الإرشاد لفرد لا يتقبله أو ليس لديه الاستعداد لتقبله. فالإرشاد لضحايا العنف الأسري هو علاقة بين طرفين أحدهما يطلب العون والمساندة وهو الضحية بعملية الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني ولذا فإن خصوصية المجتمعات المغلقة التي تتعرض فيها النساء للعنف تجعل عملية الإرشاد تواجه صعوبة بالغة ، فيجب أن تكون الكلمات منتقاة وصادقة وأن يسمح للضحية بالتعبير عن غضبها وأن يتحلى المرشد بالصبر والهدوء وأن يتجنب أيضاً المجادلة والتبسيط والتسرع في إبداء النصائح أو تحويل الضحية لجهة أخرى. وأن يدور الاهتمام حول سلامة الضحية مستقبلاً والعمل على زيادة وعيها بحقوقها القانونية وكيفية الحصول عليها ومعرفة ما إذا كانت بحاجة إلى حماية ومستوى الحماية التي تحتاجها مع إبداء الاحترام لقدرتها على اتخاذ القرار وضرورة السعي للوصول إلى قرار وتحقيق نتائج إيجابية في الموضوع الذي تحتاجه الضحية.

وانطلاقاً من أهمية الإرشاد للضحايا فقد تمكنت العديد من الدول العربية من استحداث برامج ومشاريع عديدة بهدف تقديم الإرشاد للضحايا ومنها :

1- مركز الدعم الاجتماعي بدولة الإمارات العربية المتحدة :

لقد تم إنشاء مركز الدعم الاجتماعي بموجب القرار الإداري رقم 26 لسنة 2003 الصادر عن اللواء سمو الشيخ/ سيف بن زايد آل نهيان ليبر عن ارتياد مرحلة جديدة ومتقدمة من مراحل تطور ومنظومة العمل الأمني.

ومن أهم الأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها :

- 1- التعامل مع قضايا العنف الأسري التي لا تحتاج إلى فتح بلاغات رسمية ومعالجتها بطريقة ودية تعزز من فرص التسامح بين الأطراف المتنازعة.
- 2- التعامل مع قضايا هروب الأبناء والبنات والتغيب عن منزل الأسرة واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية.
- 3- تقديم الدعم النفسي الاجتماعي لضحايا العنف والجريمة خاصة من النساء والأطفال في مختلف القضايا والحوادث التي تتطلب ذلك.
- 4- تنمية الوعي بدور الأسرة في مجالات الوقاية من الجريمة وتعميق أوجه التعاون والتنسيق بين الشرطة وبين المؤسسات الاجتماعية.

ويمتاز أسلوب العمل بالمركز بالآتي :

- ◀ المحافظة التامة على السرية في القضايا التي يتعامل معها المركز.
- ◀ توفير الجو المناسب والمريح لإنهاء النزاعات والخلافات بشكل ودي بعيداً عن الإجراءات القانونية.

- ◀ دراسة الحالات دراسة دقيقة وتقديم مختلف أوجه العلاج والرعاية الاجتماعية والنفسية اللازمة.
- ◀ إجراءات العمل تتم في مبنى متخصص يغلب عليه الطابع المدني بعيداً عن مراكز الشرطة.
- ◀ توفر أخصائيين نفسيين اجتماعيين ذكور وإناث لاستقبال الحالات المحالة للمركز من الجنسين.

وترتكز محاور العمل الرئيسية بالمركز على أربعة محاور أساسية تتمثل في الآتي :

- 1- المحور الإجرائي : التعامل مع القضايا والحالات التي نصت عليها اللائحة التنظيمية للمركز .
- 2- محور الدعم النفسي والاجتماعي تقديم الدعم النفسي لضحايا الجريمة والحوادث البليغة والمأساوية.
- 3- المحور الوقائي : المساهمة في تنفيذ البرامج الوقائية من الجريمة بالاشتراك مع الجهات المعنية.
- 4- محور التوجيه والإرشاد الأسري : إعداد وتنفيذ برامج خاصة ، محاضرات ، ندوات وورش عمل ، نشرات توعية إرشاد وتوجيه مباشر عبر الهاتف موجهة للأسر والمربين.

الفئات المستهدفة والتي يوجه لها المركز نشاطاته :

الأفراد : من الجنسين بكافة الفئات العمرية والمهنية والمستويات التعليمية والثقافية.

الأسرة : باعتبار الأسرة نواة التنظيم الاجتماعي ، فإن المركز يخدم مختلف الأسر بشكل عام فيما يتعلق بالتوعية والإرشاد وبشكل خاص الأسر المفككة ويحميها من الجريمة والانحراف.

المجتمع : من أجل مجتمع آمن ومستقر تسوده الرحمة والاحترام المتبادل ، يحرص مركز الدعم الاجتماعي على الإسهام بخدماته المتخصصة في تهيئة المناخ الملائم لتعزيز الثقة وانطلاق القدرات وترسيخ القيم والمعايير الإيجابية ليسود الشعور بالاستقرار والوئام.

2- جمعية البحرين النسائية :

مشروع حماية الطفل من الاعتداء والإهمال ويعنى بالجانب التثقيفي والوقائي من جهة وبالجانب التصحيحي العلاجي من جهة أخرى. وتم إنشاء مركز "كن حراً" لإرشاد الأطفال ضحايا العنف الأسري وهو مشروع تم افتتاحه في عام 2002. إذ يحظى المشروع بدعم المفوضية العليا لحقوق الإنسان ويهدف إلى:

- ◀ زيادة الوعي بموضوع الاعتداء والإهمال ضد الأطفال.
- ◀ تثقيف الأطفال وتعليمهم مهارات أساسية وعملية لحماية أنفسهم من الاعتداء والإهمال.
- ◀ تثقيف القائمين على رعاية الطفل وخاصة الوالدين بموضوع الاعتداء والإهمال.
- ◀ توفير الدعم والاستشارة للأطفال وخاصة ضحايا الاعتداء وتقديم المساعدة في العلاج لهم.

- ◀ عمل البحوث والدراسات الخاصة بموضوع الاعتداء على الأطفال.
- ◀ المساهمة في تطوير القوانين المتعلقة بالطفولة في البحرين والمنطقة.
- ◀ إنشاء مركز متخصص لإرشاد الأطفال ضحايا العنف.

3- مركز العون القانوني للنساء بالسجون في السودان ، ويهدف المركز إلى :

- ◀ خلق كوادر نسائية تتمتع بوعي قانوني.
 - ◀ الاستفادة من المعاون القانوني في حل إشكاليات مجتمعات الضحايا وربط المجتمع بالمركز عن طريق المرشدة.
 - ◀ تبادل التجارب والخبرات وفن الاستماع للآخر.
 - ◀ الإلمام الكافي بأحوال النساء داخل السجن ونوعية المشاكل مما يسهل البحث العلمي في هذا المجال.
 - ◀ خدمة المرأة والمجتمع السوداني.
- ويوجد بالسودان (62) سجناً موزعة على عدد من الولايات بالإضافة إلى عدد من السجون الاتحادية. ويقدم المركز عدداً من المحاضرات للتوعية والإرشاد للسجينات في مجال القوانين المتعلقة بالعقوبات والأحوال الشخصية وتعدد ورش عمل تدريبية للتعرف إلى مشاكل السجينات داخل السجن وتقديم استشارات قانونية لهن⁽²⁶⁾.

4- التجربة التونسية في مجال حقوق الطفل :

لقد أصبحت العناية بالأسرة والطفولة في تونس منذ عام 1956 رافداً هاماً من روافد التنمية البشرية ، إذ سارعت الدولة التونسية بإصدار مجلة الأحوال الشخصية

التي تعد بمثابة ثورة ثقافية تهدف إلى إلغاء الموروث التقليدي واستبداله بنصوص تشريعية حديثة تحمي حقوق الأسرة والطفل وتضمن لهم شروط الاستقرار والتنشئة. وأعتبر قانون 9 نوفمبر 1995م المتعلق بإصدار مجلة حماية الطفل مكسباً تشريعياً هاماً عزز المنظومة القانونية لحقوق الإنسان بوضع آليات كفيلة بتربية الطفل وتنشئته وحمايته من المخاطر وقد دخلت المجلة حيز التطبيق بداية من 1996 الموافق للاحتفال باليوم الوطني للطفل.

5- تجربة مركز الإعلام وتنشيط الشباب بالجزائر :

يعد مركز إعلام وتنشيط الشباب مؤسسة عامة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقع تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة. وتضطلع هذه المؤسسة إلى جانب الاهتمام بالحياة الاجتماعية والتربوية والرياضية والترفيهية والثقافية للشباب بمهمة أخرى هي تنمية أنشطة الوقاية العامة والتربية الصحية والإرشاد النفسي لكل فئات المجتمع وهي المهمة التي أنشئت لأجلها داخل هذه المؤسسة خلية تعرف بخلية الإصغاء وصحة الشباب التي يوظفها مختصون وأخصائيون نفسانيون وأطباء وإعلاميون ، وقد أنشئت هذه الخلايا عبر كل مراكز إعلام وتنشيط الشباب حيث يوجد 48 مركزاً بالجزائر.

وتسهر هذه الخلية على الصحة النفسية والذهنية للمترددين عليها من أطفال وشباب ونساء وتقديم الدعم المعنوي لهم وتوجيههم وإعطائهم فرصة التعبير عن مشاكلهم وانشغالهم في جو تسوده الثقة والتقبل والسرية التامة وكذلك إرشادهم صحياً واجتماعياً.

ويوفر المركز لرواده البرامج الإعلامية والتعليمية والوقائية وفي ذات الوقت يوفر لبعض الفئات الخاصة "المدمنين ، ضحايا العنف" تدابير الحماية والمساعدة والمتابعة وتشير الأرقام المسجلة بمراكز إعلام وتنشيط الشباب إلى:

- ◀ عدد الأشخاص الذين استفادوا من مقابلات علاجية (1513) شخصاً.
- ◀ عدد الحالات التي تمت معالجتها عن طريق الخط الساخن (948) حالة (27).

واقع ضحايا الجريمة في إمارة الشارقة - تحليل إحصائي

تحاول الدراسة في هذا الجزء التعرف إلى واقع ضحايا الجريمة في إمارة الشارقة وذلك من خلال تحليل مضمون للإحصاءات الجنائية الصادرة عن شرطة الشارقة في الفترة من عام 2000 حتى عام 2004 بهدف التعرف إلى خصائصهم سواء من حيث الجنسية والنوع والمرحلة العمرية والمستوى التعليمي لهؤلاء الضحايا وفيما يلي سيتم الاقتراب من هذا الواقع من خلال الجداول الإحصائية الآتية :

جدول رقم (1) يوضح ضحايا الجريمة حسب جنسية الدول العربية
في الفترة من عام 2000 - 2004م

السنة الجنسية	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
الإمارات	1406	1602	1666	1578	1902	8154
الكويت	9	14	28	11	25	87
السعودية	12	13	39	34	33	131
البحرين	21	22	27	14	20	104

216	48	42	45	47	34	عمان
58	10	10	14	12	12	قطر
337	99	68	74	57	39	اليمن
1263	328	251	259	213	212	الأردن
2334	542	506	508	383	359	سوريا
593	171	148	132	66	76	العراق
594	147	124	121	99	103	لبنان
831	221	167	157	138	148	فلسطين
1999	580	349	403	384	313	مصر
439	128	79	87	72	73	السودان
428	23	10	9	10	8	الصومال
246	62	59	39	52	34	أخرى

تشير البيانات الرقمية الواردة في هذا الجدول إلى أكثر الجنسيات العربية التي يقع أبنائها ضحايا للجريمة وبالأستقراء التحليلي لهذه البيانات يتضح الآتي :

◀ يأتي أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث وقوعهم ضحايا للجريمة وبفارق صارخ مقارنة بالجنسيات الأخرى حيث بلغ عدد الضحايا 8154 ضحية.

◀ يأتي في المرتبة الثانية السوريون بعدد 2334 ضحية ثم المصريون في المرتبة الثالثة بعدد 1999 ضحية ، يليهم الأردنيون بعدد 1263 ضحية فالفلسطينيون حيث بلغ عددهم 813 ضحية ، فالعراقيون واللبنانيون بعدد 593 ضحية لكل منهما.

◀ وأخيراً تأتي بعد ذلك الجنسيات العربية الأخرى كالكويتية والسعودية والبحرينية والعمانية.. الخ بأرقام صغيرة لا تتجاوز بضع مئات نقل عن

الخمسمائة ضحية في أحسن الأحوال طوال فترة الدراسة الممتدة خمس سنوات.

جدول رقم (2)

يوضح ضحايا الجريمة حسب جنسيات الدول الأجنبية غير العربية
في الفترة من عام 2000 - 2004م

السنة الجنسية	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
إيران	118	130	138	127	161	674
باكستان	490	521	641	605	696	2953
الهند	551	594	651	700	779	3275
افغانستان	23	27	36	42	44	172
سيرلانكا	32	22	22	36	30	142
الكمونولث	62	-	41	41	50	194
بنجلاديش	153	240	231	230	247	1101
أخرى	68	66	95	86	119	434
أفريقية	13	16	14	14	18	75
أوربية	55	95	60	56	93	359
أمريكية	10	16	20	32	41	119
استراليا	3	2	3	3	4	15
شخص اعتباري	2062	2592	3470	2967	2927	14018
لا يحمل أوراقا ثبوتية	35	51	81	60	89	316

تشير البيانات الرقمية الواردة في هذا الجدول إلى أكثر الجنسيات الأجنبية التي يقع أبنائها ضحايا للجريمة ، وبالأستقراء التحليلي للبيانات يتضح الآتي :

◀ تأتي الجنسية الهندية في المرتبة الأولى من حيث وقوع أبنائها ضحايا للجريمة بعدد بلغ 3275 ضحية تليها الجنسية الباكستانية بعدد بلغ 2953 ضحية، ثم الجنسية البنجالاديشية حيث بلغ عدد ضحاياها 1101 ضحية، يأتي بعد ذلك في الترتيب الجنسية الإيرانية حيث بلغ عدد ضحاياها 674 ضحية.

◀ وأخيراً تأتي بعد الجنسيات السالفة جنسيات أخرى كالأمريكية والاسترالية والأوروبية والأفغانية... إلخ. حيث لم يتجاوز عدد ضحاياها أربعمائة ضحية على أقصى تقدير طوال فترة الدراسة الممتدة خمس سنوات.

◀ أيضاً هناك ضحايا معنويون أو اعتباريون كالشركات والبنوك وذلك بعدد كبير وصل 14081 ضحية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3)

يوضح ضحايا الجريمة من الأشخاص الطبيعيين حسب الفئة العمرية

في الفترة من عام 2000 – 2004م

السنة المتغيرات	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
18 –	114	125	161	190	216	806
21 – 18	208	231	200	278	285	1202
30 – 21	1146	1140	1290	1425	1656	6657
40 – 30	1598	1579	1879	1735	2185	8976
50 – 40	925	1058	1234	1083	1385	5685

2254	599	429	473	418	335	60 – 50
658	155	107	152	131	113	60 +
1067	229	235	252	282	69	غير مبين

تشير البيانات الرقمية الواردة بهذا الجدول إلى توزيع الضحايا حسب العمر وبالأستقراء التحليلي لهذه البيانات يتضح الآتي :

- ◀ يأتي في المرتبة الأولى من حيث السن الضحايا الذين يقعون في الفئة العمرية من 30 – 40 سنة حيث بلغ عددهم 8976 ضحية.
- ◀ أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الضحايا الذين يقعون في الفئة العمرية 21 – 30 سنة حيث بلغ عددهم 6657 ضحية.
- ◀ ثم جاء بعد ذلك في الترتيب الضحايا الذين يقعون في الفئة العمرية من 50 – 60 سنة بعدد بلغ 2254 ضحية، يلي هذه الفئة في الترتيب الفئة العمرية من 18 – 21 سنة بعدد 1202 ضحية.
- ◀ وأخيراً تأتي الفئة العمرية أكثر من 60 سنة ، والفئة العمرية أقل من 18 سنة بعدد 1067 ضحية ، و 806 ضحايا وذلك على التوالي.
- ◀ أضف إلى ذلك أن هناك فئة من الضحايا ينتمون إلى فئات عمرية غير مبينة وقد بلغ عددها 1067 ضحية.

جدول رقم (4)

يوضح ضحايا الجريمة حسب الجنس

في الفترة من عام 2000 – 2004م

السنة المتغيرات	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع
ذكر	3981	4368	5024	4760	5763	23896
أنثى	527	596	617	722	946	3408

9364	2927	2967	3470	-	-	شخصية اعتبارية
------	------	------	------	---	---	-------------------

تشير البيانات الرقمية الواردة بهذا الجدول إلى توزيع ضحايا الجريمة حسب الجنس وباستقراء هذه البيانات بنظرة تحليلية يتضح الآتي :

◀ بلغ إجمالي عدد الضحايا الذكور خلال فترة الدراسة 23896 تدرج هذا الرقم في الارتفاع من عام 2000 وحتى عام 2002م ثم انخفض في عام 2003 لكنه عاود الارتفاع عام 2004م ليبلغ عدد الضحايا الذكور في هذا العام 5763 ضحية.

◀ بلغ إجمالي عدد الضحايا من الإناث خلال فترة الدراسة 3408 تدرج هذا العدد في الارتفاع وبانتظام خلال فترة الدراسة.

◀ بلغ عدد ضحايا الجريمة من الشخصيات الاعتبارية أو المعنوية كالشركات والمؤسسات التجارية أو البنوك 9364 ضحية مع مراعاة أن الإحصاء لم يتضمن هذا النمط من الضحايا في عامي 2000 و 2001م.

جدول رقم (5)

يوضح ضحايا الجريمة من الأشخاص الطبيعيين حسب المستوى التعليمي

في الفترة من عام 2000 - 2004م

المجموع	2004	2003	2002	2001	2000	السنة المستوى التعليمي
957	169	133	175	214	226	أمي
14258	3312	2805	3040	2838	2263	يقرأ ويكتب
6370	1564	1238	1250	1067	1251	دون الجامعة
2372	600	687	491	374	220	غير مبين

تشير البيانات الرقمية الواردة بهذا الجدول إلى الحالة التعليمية للضحايا وبنظرة تحليلية لهذه البيانات يتضح الآتي :

- ◀ يأتي من يقرأ ويكتب من الضحايا في المرتبة الأولى بعدد بلغ 14258 خلال فترة الدراسة ، ولقد تدرج هذا العدد في الارتفاع إلى أن بلغ أقصاه عام 2004م بعدد 3312 ضحية.
- ◀ يأتي بعد ذلك في الترتيب من هم دون الجامعة بعدد بلغ 6370، ولقد تنذب هذا الرقم خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض لكنه عاود الارتفاع عام 2004م بعدد 1564 ضحية.
- ◀ يأتي في الترتيب الثالث من معهم شهادة جامعية فما فوق من الضحايا بعدد 3388 تنذب هذا الرقم خلال فترة الدراسة ، لكن أيضاً بلغ أقصى ارتفاع له عام 2004م بعدد 1065 ضحية.
- ◀ وأخيراً يأتي من هو أمي من الضحايا بعدد 957 ضحية خلال الفترة محل الدراسة وقد تنذب هذا الرقم خلال فترة الدراسة لكن في كل الأحوال ظل أقل من العدد الخاص بالسنة الأولى من الدراسة وهي سنة 2000 والتي بلغ العدد فيها 226 ضحية فقط.

استنتاجات الدراسة

من خلال ما تم طرحه من تراث نظري وتحليل إحصائي انتهت الدراسة
الراهنة إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة تتمثل فيما يلي :

◀ أسفرت النتائج عن أن مصطلح الضحايا يقصد به الأشخاص
الذين أصيبوا بضرر فردي أو جماعي سواء بدني أو عقلي أو
معاناة نفسية أو خسارة اقتصادية أو حرمان من التمتع
بالحقوق الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً
للقوانين الجنائية.

◀ أظهرت النتائج أن الضحية لفها النسيان لمدة قرنين من الزمان ، إلا
أنه في غضون الحرب العالمية الثانية عاود الاهتمام بالضحية الظهور
مرة أخرى ولقد تجسد هذا الاهتمام في تنظيم المؤتمرات وإجراء
الدراسات العلمية بشأنها وسن التشريعات القانونية لضمان حقوقها
ووضع البرامج الإرشادية لها.

◀ أوضحت النتائج أن المدخل للتفسير العلمي الدقيق لوقوع بعض الأفراد
ضحايا للجريمة يتحقق من خلال وصف الضحايا وتصنيفهم على
أسس مختلفة سواء قانونية أو عضوية أو اجتماعية أو ثقافية وكذلك
تحديد المتغيرات الاجتماعية الخاصة بهم ومنها الجنس والعمر
والطبقة.

◀ أسفرت النتائج عن أن هناك العديد من الأضرار والآثار السلبية التي يعاني منها الضحايا من جراء تعرضهم للجريمة ومن أبرزها الأضرار النفسية والاجتماعية والاقتصادية.

◀ كشفت نتائج التحليل الإحصائي للإحصاءات الجنائية الخاصة بإمارة الشارقة أن أكثر الجنسيات العربية التي يقع أبنائها ضحايا للجريمة هي الجنسية الإماراتية والمصرية والسورية والأردنية والفلسطينية، وفيما يتعلق بالجنسيات غير العربية تأتي الجنسية الهندية والباكستانية والإيرانية وبنجلاديش في المقدمة.

◀ كشفت النتائج عن أن أكثر الفئات العمرية تعرضاً للجريمة الفئة العمرية من 30 - 40 والفئة العمرية من 21 - 30 سنة ثم الفئة العمرية من 50 - 60 سنة وذلك على التوالي.

◀ كشفت النتائج عن أن أكثر ضحايا الجريمة من الذكور وبفارق كبير مقارنة بالإناث، كما أن هناك ضحايا ذات شخصية اعتبارية كالشركات والبنوك.

◀ كشفت النتائج أن أغلب الضحايا يتراوح مستواهم التعليمي ما بين القراءة والكتابة والتعليم دون الجامعة.

التوصيات

لقد انتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات الهامة فيما يخص ضحايا الجريمة تتمثل في الآتي :

1- في مجال الدراسات والبحوث :

1- وضع إحصاءات دقيقة عن عدد ضحايا الإجرام وخصائصهم وكل ما يتعلق بأوضاعهم وظروف ارتكاب الجرم ومسبباته والعوامل التي هيأت له ودور الضحية في حدوثه وذلك لإعطاء صورة واضحة للضحية وقابلة للتحليل العلمي بغية التوصل إلى وضع سياسة وقائية وعلاجية مناسبة.

2- إدخال مادة علم الضحية ضمن برامج العلوم الجنائية والدورات العلمية والتدريبية التي تنظمها المعاهد والمراكز المتخصصة في الوقاية من الجريمة ومكافحتها خاصة معاهد الشرطة والقضاء والعمل الاجتماعي ومراقبة السلوك.

3- تعزيز الأبحاث العلمية الخاصة بضحايا الإجرام واستثمار ونشر المعطيات التي توفرها في سبيل وضع الخطط الوقائية والعلاجية التي توفر أفضل السبل لحماية الضحية ومساعدتها في تخطي محنتها وتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها.

ويمكن في هذا الصدد صياغة استراتيجية مقترحة للدراسة العلمية لضحايا الجريمة بحيث تضم الأساليب التالية :

أ- تحليل الإحصاءات الجنائية الرسمية الخاصة بالضحايا :

يمكن للباحثين أن يلجأوا إلى التقارير الإحصائية لما بها من بيانات عن الخواص الخاصة بالضحايا من الناحية الديمجرافية والاجتماعية القابلة للعد والقياس وكذلك عن المواقف المؤدية إلى وقوع الضحايا فريسة للجريمة وتكلفتها وأعبائها. والواقع أنه يواجه استخدام الإحصاءات الجنائية الرسمية مشكلات منهجية عند دراسة الضحايا تتصل بعضها بمدى قدرة هذه الإحصاءات في الكشف عن الحجم الفعلي للجريمة في المجتمع وتفاوت أساليب التحليل المستخدمة في دراسة هذه الإحصاءات. لكن أياً كانت التحفظات على الإحصاءات الجنائية الخاصة بالضحايا فإنها تعطي بشكل أو بآخر صورة عن واقع الظاهرة وملامحها إلى حد كبير.

ب- الدراسات المسحية للضحايا :

تهدف الدراسات المسحية للضحايا إلى تقديم بيانات عن نطاق حدوث السلوك الإجرامي وكذلك عن الفئات أو الجماعات التي تقع أكثر من غيرها ضحية للجريمة بأشكالها المتعددة والنتائج المترتبة على تعرض الضحايا للجريمة. والواقع أن هذه الدراسات المسحية تعتبر مفيدة لأن معطياتها يمكن أن تتخذ أساساً واقعياً لوضع أنماط وتصنيفات لضحايا الجريمة فضلاً عن الكشف عن الكثير من العوامل التي تؤدي إلى عدم إبلاغ الضحايا عن الجرائم التي تقع لهم.

ج- الدراسات المستندة إلى التقرير الذاتي :

تستخدم دراسات التقرير الذاتي للكشف عن الجرائم الخافية التي لا تظهر في الإحصاءات الجنائية الرسمية وللحصول على معطيات عن خواص المجرمين ودوافع سلوكهم الإجرامي وأساليبهم في ارتكاب الجريمة واختيار الضحايا ويتحقق ذلك باستخدام بعض أدوات جمع البيانات مثل الاستبيانات التي ترسل إلى عينات من الأفراد ، والمكالمات الهاتفية المجهولة.

د- دراسة الحالة :

يمكن استخدام دراسة الحالة في الكشف العميق عما يلابس ضحايا الجريمة من ظروف وما يتسم به هؤلاء من سمات وما يمر بهم من أحداث أدت إلى وقوعهم ضحايا. كما تطبق هذه الطريقة في تناول ضحايا بعض صور الجريمة مثل ضحايا الاغتصاب وسرقة المنازل والنشل وخاصة ممن يتكرر وقوعهم ضحايا لمثل هذه الجرائم.

ومن مزايا استخدام هذه الطريقة أنها تكشف عن سلوك الضحايا في إطار تاريخي تطوري يشير إلى تتابع الأحداث التي أدت إلى تعرضهم للجريمة.

هـ- الدراسات التنميطية للضحايا :

تستهدف محاولة تنميط وتصنيف ضحايا الجريمة تحقيق هدفين هما :
1- فهم الدور الذي يقوم به الضحية في حدوث الفعل الإجرامي.

2- تحديد الأساليب والإجراءات المناسبة لمعاملة ضحايا الجريمة بما في ذلك تعويض هؤلاء وتقديم مساعدات ذات طابع معين . والواقع إن استخدام هذه الأساليب المنهجية في دراسة ضحايا الجريمة ينبغي أن تستند إلى المبادئ المنهجية الآتية :

- ◀ مبدأ اللياقة المنهجية وهو مبدأ يوجه الباحث في تصميمه لبحوثه الميدانية بحيث ينتقي من طرق البحث وأساليبه وأدواته ما يتلاءم مع موضوع دراسته وما يتضمنه هذا الموضوع من أبعاد تصوريه ، وما يتفق مع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من إجراء دراسته.
- ◀ مبدأ تعدد مصادر الحصول على البيانات ، ويعني هذا المبدأ أن يلجأ الباحث إلى مصادر متعددة ليحصل منها على المعطيات المتصلة بموضوع بحثه.

2- في المجال التشريعي والقانوني :

- ◀ سن التشريعات المناسبة التي تحمي الضحية نفسها وحقوقها ، مكرسة حقوق الضحية المعلن عنها في التشريعات الدولية والإعلان العالمي للمبادئ الأساسية التي يجب أن تترعى معاملة ضحايا الإجرام. يجب أن تتناول هذه التشريعات التدخل قبل وقوع الجريمة للضحايا المحتملين خصوصاً المسنين والنساء والأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة في أسرهم أو الإجراءات التي تسمح للضحية بالوصول إلى حقوقها دون مشقة ونفقات وضياح للوقت وانتظار المدد الطويلة حتى صدور الأحكام.
- ◀ إنشاء مكاتب متخصصة في الاستشارات القانونية والمعونة القضائية لمساندة ومؤازرة الضحايا في مراجعاتهم القضائية وتعيين محامين لهم عند الحاجة للدفاع عن حقوقهم ومتابعة دعواهم.

3- في مجال المساعدات :

- ◀ يؤمن لضحايا الإجرام العلاج الطبي الفوري للإيذاء الحاصل لهم وذلك على نفقة الدولة أو أي صندوق خاص ينشأ لهذه الغاية على أن يكون لهذا الصندوق الحق في أن يستعيد ما أنفقه من مال المعتدي أو شركة التأمين.
- ◀ فرض التأمين الإلزامي على الحوادث التي تلحق الأذى والضرر بالغير حتى يضمن للضحية التعويض المناسب كما تلزم شركات التأمين بالمبادرة الفورية لتصفية هذا التعويض.
- ◀ إنشاء مكاتب للمساعدة الاجتماعية لضرورية لضحايا الحوادث والإجرام ويكون موظفوها مدربين تدريباً جيداً على طريقة التعامل مع الضحايا.

4- في مجال التوعية والإرشاد :

- ◀ تصميم برامج إعلامية توعوية لإرشاد ضحايا الجريمة بحقوقهم وبالتنسيق مع المختصين في مجالات الصحافة والإعلام.
- ◀ نشر مفاهيم ثقافية حول "آثار الجريمة" على الضحايا من خلال المؤسسات التربوية والأكاديمية.

يقترح إنشاء جمعية لضحايا الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة ويكون من أهدافها:

- 1- المشاركة مع مؤسسات رسمية وغير رسمية في إعداد البرامج التي تهدف لوقاية أفراد المجتمع من الجريمة.
 - 2- إعداد البحوث والدراسات التي تهتم بالضحايا عموماً.
 - 3- تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات العلمية عن الضحايا.
 - 4- تقديم المساعدة القانونية للضحايا وأسراهم.
 - 5- تقديم المساعدات المادية والمعنوية للضحايا.
 - 6- الاهتمام بالضحايا صحياً واجتماعياً وتأهيلهم مما وقع عليهم من ضرر.
 - 7- التنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تهتم بالضحايا.
- ويقترح أن يكون اسم الجمعية **جمعية الإمارات لضحايا الجريمة** وينبغي عند إنشائها مراعاة ما يلي :
- ◀ تحديد مقر للجمعية.
 - ◀ تحديد شروط العضوية والانضمام للجمعية.
 - ◀ أن يكون لها مجلس إدارة.
 - ◀ إنشاء إدارة مالية للجمعية لتسيير الأمور المالية الخاصة بها.

مراجع الدراسة

- (1) عزة كريم ، الخبرة بالظاهرة الإجرامية ، ضحايا جرائم الاعتداء على النفس والمال ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1998 ، ص ص 1 - 3.
- (2) صلاح عبد المتعال ، الدراسة العلمية للمجني عليه ، في الإنسان في مصر الفكر والحق والمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1987 ، ص 295.
- (3) أحمد جلال عز الدين ، دور الشرطة في حماية حقوق المجني عليه ، الندوة العلمية الأولى ، 20 نوفمبر ، القاهرة ، الجمعية المصرية لرعاية ضحايا الجريمة 1994م، ص ص 6 - 8.
- (4) عزة كريم الخبرة بالظاهرة الإجرامية ، مرجع سابق ، ص ص 10 - 13.
- (5) ناجي بدر إبراهيم ، مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع والنظرية العامة للتجريم، مجلة البحوث الأمنية ، الرياض 2004م ، ص ص 139 - 143.
- (6) المرجع السابق ، ص 149 - 154.
- (7) أحمد الزغاليل ، ضحايا الإجرام ، الجانب النفسي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد 31 إبريل 2001 ، ص ص 158 - 161.
- (8) المرجع السابق ، ص 159.
- (9) عزة كريم ، مرجع سابق ، ص ص 19 - 20.
- (10) Sellin T., m. Walfgang, The Measurement of Delinquency, Wiley, N.Y.1964, pp 150 - 156.
- (11) محمد عارف ، استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي ، في ضحايا الجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1990 ، ص 32.
- (12) DKAPKIN & viano, theotetical issues in victimology, vol. health, 1975, p 25e7

- (13) مجدى عز الدين يوسف ، دور المجني عليه في تهيئة الفرصة الإجرامية ، دورية الفكر الشرطي ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، 1993 ، ص 269.
- (14) عزة كريم ، مرجع سابق ، ص 26.
- (15) مصطفى العوجي ، الضحية ، ذلك المنسى ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1988 ، ص ص 21 - 22.
- (16) محمد برهوم ، دور الضحايا في ارتكاب الجريمة ، في ضحايا الجريمة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1990 ، ص ص 123 - 128.
- (17) Felson, Madcus, social change and crime rate trends American sociological teview 44, 1980, pp 588 – 600.
- (18) Resick, P.A, psy.chogical effects of victimizations crimeand delinquency, 1987, pp 468 -478.
- (19) Leymann, H, stress reactionfter bank robberies work and stress 2, 1988, pp 123 – 132.
- (20) Pynoos, R.S & eth,s. the child as witness to homicide, Journal of social Issuess, 1994, pp 95 – 100.
- (21) حسين السدحان ، العوامل الاجتماعية والنفسية لضحايا العنف الأسري من أعمال مؤتمر أكاديمية شرطة دبي الدولي حول ضحايا الجريمة ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة 3 - 5 مايو 2004 المجلد الرابع ، ص 338.
- (22) أحمد الزغاليل ، ضحايا الإجرام ، مرجع سابق ص ص 155 - 158.
- (23) المرجع السابق ، ص 156.
- (24) نجم عبد الله الحوسنى ، دور مركز الدعم الاجتماعي في تقديم الدعم لضحايا الجريمة والحوادث البليغة ، من أعمال مؤتمر أكاديمية دبي الدولي حول ضحايا الجريمة ، الإمارات العربية المتحدة 2004 ، المجلد الرابع ، ص 433.
- (25) المرجع السابق ، ص ص 438 - 444.
- (26) حسين السدحان ، العوامل الاجتماعية والنفسية لضحايا العنف الأسري مرجع سابق ، ص ص 357 - 359.
- (27) المرجع السابق ، ص ص 361 - 363.

Social Analysis of Crime Victims

Statistics study – Victims Reality in Sharjah city

Abstract

The aim of this study is to review the scientific analysis of crime victims. The study tackles this issue through several points such as, victim concept, scientific explanation of crime victims and the negative effects of crime victims.

Further more, the study shows Arab experiment patterns in victim guidance field. Finally, it identifies crime victim reality in Sharjah city through criminal statistics analysis.

The study reached a number of conclusions; the most important is the accurate scientific explanation of crime victims, by victims' description and category according to membership, social and cultural basis, as well as determining their specific variables.

The criminal statistics analysis results show, Emiratian, Egyptian, Syriaian, Indian, and Pakistan nationalize are the most exposed nationalities to be crime victims. It also shows the most crime victims are males and corporate bodies like company and banks persons.